

وإذ تؤكد من جديد دعمها لشعب وحكومة هايتي ولجهودهما لتطوير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعمير هايتي،

وإذ تعرب عن دعمها القوي لقيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لجهود المجتمع الدولي الرامية الى تعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي ومساهمات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه،

وإذ ترحب أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل توفير المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي،

وإذ تعرب عن دعمها الكامل لمساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومديرها التنفيذي وموظفيها، ومساهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات للمراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي، وإذ تشجع البعثة المدنية الدولية على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم وغيرها من الجهات المشاركة في بناء المؤسسات، بما في ذلك أنشطة تدريب الشرطة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي^(١٥٥)، والطلب الموجه من رئيس جمهورية هايتي الى الأمين العام للأمم المتحدة والوارد في مرفق ذلك التقرير،

وإذ ترحب بالتحسن المستمر في حالة حقوق الإنسان في هايتي، وإذ تلاحظ التصريحات السياسية الصادرة عن السلطات الهايتية بأن حكومة هايتي لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وتحسين نظام المساءلة،

١ - ترحب بنوصية الأمين العام الواردة في تقريره^(١٥٥) بتجديد ولاية الإشراف المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) التحقق من احترام هايتي التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية بناء على طلب حكومة هايتي في ميدان بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة أو إقامة نظام قضائي محايد؛

(ج) دعم وضع برنامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك من أجل تشجيع تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات لإرساء ديمقراطية دستورية طويلة الأجل في هايتي والاسهام في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛

٢ - تقرر أن تأذن، على أساس التوصية أعلاه، بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وفقا للصلحيات والطرائق التي تعمل البعثة بموجبها، مع إمكانية اتخاذ قرار آخر بتجديد البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، استنادا الى تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ٣ أدناه؛

٣ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك قرار يقدم في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي وزيادة تمديدها، آخذا في اعتباره التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم الى مجلس الأمن بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي؛

٤ - تؤكد من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل، وضمان الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية؛

٥ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يواصل تنسيق جهود جهاز الأمم المتحدة الذي يقوم بتقديم المعونات الإنسانية ويسهم في تنمية هايتي؛

٦ - تقرر أن تبقي قيد النظر في دورتها الحادية والخمسين البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

الجلسة العامة ٨٧

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٩٧/٥١ - الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى القرارات الصادرة عنها، ولا سيما القرارين ١٣٧/٤٩ المؤرخ

الوسطى، الذي اعتمده مؤتمر القمة المعقود في مونتليمار، نيكاراغوا، يومي ٨ و ٩ أيار/ مايو ١٩٩٦.

وإذ تؤكد أهمية التعاون والتضامن الدولي في دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم إقامة سلم وطيء ودائم، وضرورة تعزيز البرنامج الجديد للتعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والمالية إلى أمريكا الوسطى في ضوء الأوضاع الجديدة في المنطقة،

وإذ ترحب بالدور الذي اضطلعت به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات المراقبة والرصد التي نفذت ولاياتها بنجاح في أمريكا الوسطى، عملاً بقرارات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، و ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، و ٢٣٦/٤٩ باء المؤرخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، و ٢٢٠/٥٠ المؤرخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ التي قررت بموجبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومددت أجل ولاية تلك البعثة،

وإذ تدرك التزام حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بمواصلة المفاوضات في إطار عملية غواتيمالا للسلم، وكذلك تأييد وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا،

وإذ ترحب بالتوقيع على الاتفاق بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية الموقع في مكسيكو، في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٦^(١٦٦)، والإعلان المشترك للجنة السلم لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الصادر في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٦^(١٦٧).

وإذ ترحب أيضاً بالتوقيع على الاتفاق بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي، الموقع في مكسيكو، في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦^(١٦٨)، وبالبيانين الصادرين عن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، المؤرخين ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، واللذين يساهمان مساهمة إيجابية في عملية السلام في غواتيمالا،

وإذ ترحب كذلك بالقرار ٢٢٦/٥٠ المؤرخ ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٦، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مكتب

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٣٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، اللذين اعترفت فيهما بأهمية تقديم الدعم الدولي إلى أمريكا الوسطى، ضمن إطار مرجعي شامل وملائم، بغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في عملية توطيد السلم والديمقراطية والتنمية المستدامة والتوسع فيها من أجل التغلب على العقبات التي تعرقل تحويل أمريكا الوسطى إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية مستدامة.

وإذ تعترف بأهمية وصحة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى منذ اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني، المعقود في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٧^(١٦٩)، واجتماعات القمة اللاحقة،

وإذ تؤكد من جديد أنه لا يمكن إقرار السلم في أمريكا الوسطى دون تنمية مستدامة أو ديمقراطية، وهما أمران أساسيان لضمان التحول في المنطقة، وإذ تعترف بأهمية تسوية الخلافات من خلال الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، مع الاحترام التام لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ توجه الاهتمام إلى التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(١٧٠) الذي أنشأه مؤتمر القمة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى المعقود في غواسيمو، كوستاريكا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤، واعتمده مؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة، المعقود في ماناغوا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وهو التحالف الذي يشكل الاستراتيجية المتكاملة الجديدة للتنمية، وإلى أهمية المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، المعقود في تيغوسيغالبا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤^(١٧١)، والذي شكل نقطة تحول رئيسية في المسار الذي سلكته المنطقة، فضلا عن معاهدة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى، المعتمدة في مؤتمر قمة السلفادور المعقود في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٥^(١٧٢)، والتي من بين أهدافها الرئيسية تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري،

وإذ ترحب بالمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، المعتمدة في اجتماع القمة المعقود في سان بيدرو سولا، هندوراس، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥^(١٧٣)، والتي أكدت من جديد، في جملة أمور، تعزيز المجتمع المدني وأمن الأفراد والقضاء على الفقر، وإذ تعترف بأهمية برنامج العمل الإقليمي من أجل تنمية السياحة^(١٧٤)، بالنسبة لأمريكا

الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، باعتباره آلية من شأنها أن تجمع بين زيارات منتظمة لمبعوث رفيع المستوى من المقرر، وفريق صغير من الخبراء في الميدان.

وإذ تؤكد الجهود التي يبذلها شعب وحكومة السلفادور لتوطيد التقدم المحرز نحو تحقيق مجتمع متسم بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وللوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلم، لما فيه صالح جميع السلفادوريين،

وإذ تدرك أن الجمعية التشريعية للسلفادور وافقت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، على مجموعة من الإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق، فضلاً عن اعتماد قانون مهنة الشرطة،

وإذ تسلم بأن الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا من أجل توطيد السلم والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتعمير الوطني جديرة بالدعم العاجل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت والتغلب على آثار الحرب والكوارث الطبيعية التي ما زالت نيكاراغوا تعاني منها،

وإذ ترحب باتخاذ القرارين ١٦/٤٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ٨/٥١ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اللذين اعترفت فيهما بالظروف الاستثنائية التي لا تزال سائدة في نيكاراغوا،

وإذ تدرك أهمية الدعم الفعال الذي قدمته الأمم المتحدة والولايات الحكومية وغير الحكومية في اتخاذ خطوات للشروع في مبادرات جديدة في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، فضلاً عن نتائج حلقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعقودة في مونتليمار في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦، والتي ترمي إلى إقامة تحالف استراتيجي بين جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز عمليات الحوار الوطني بشأن طابع سياسات الاقتصاد الكلي التي تفضي إلى أبعد حد إلى أهداف التنمية البشرية المستدامة وإلى سلم دائم في أمريكا الوسطى، وكذلك الحوار الجاري بشأن السياسات والذي تضطلع به في هذا الصدد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٦٥).

١ - تشييد بجهود شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى من أجل توطيد السلم وتشجيع التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في اجتماعات القمة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات حكومات أمريكا الوسطى وأنشطتها؛

٢ - تؤيد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى المقدمة في إطار الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة، والمستندة إلى اجتماعات القمة التي تهدف إلى تدعيم الحكومات التي تبني تنميتها على أساس الديمقراطية والسلم والتعاون واحترام حقوق الإنسان؛

٣ - توجه الاهتمام إلى قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الوارد في إعلان غواسيمو^(١٦٦) الذي أصبحت بموجبه الاستراتيجية الوطنية والإقليمية المعروفة باسم التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى^(١٥٧) بمثابة مبادرة متكاملة تجسدت في برنامج للإجراءات العاجلة في الميادين السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تأمل بلدان أمريكا الوسطى في أن تتحول بها، بدعم من المجتمع الدولي، إلى نموذج للتنمية المستدامة تحتذي المناطق الأخرى؛

٤ - تؤكد أهمية الأعمال التي أنجزتها منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، لصالح التكامل دون الإقليمي من أجل تشجيع النمو الاقتصادي الموجه نحو التنمية البشرية، ولتعزيز الديمقراطية وتوطيد السلم في المنطقة، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى توفير التعاون الفعال لتعزيز التكامل دون الإقليمي؛

٥ - تؤيد اعتماد المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى^(١٦٠)، بشأن سيادة وتعزيز سلطة المجتمع المدني، وإقامة توازن معقول للقوى، وضمان أمن الأفراد وممتلكاتهم، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، واستئصال شأفة العنف، والفساد، والإفلات من العقاب، والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وزيادة توجيه الموارد نحو الاستثمارات الاجتماعية؛

٦ - ترحب بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لاختتام المفاوضات الدائرة بينهما، بغية وضع الصيغة النهائية لاتفاق السلم الوطيد

والدائم في غواتيمالا والتوقيع عليه في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، مما يكمل عملية السلم في أمريكا الوسطى، وفي هذا السياق تشجع كلا الطرفين على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف:

٧ - ترحب أيضا باعتماد الاتفاق بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية^(١٧)، والبيان المشترك بين لجنة السلم لحكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي^(١٨)، والاتفاق بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي^(١٩)، وكذلك بياني حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، المؤرخين ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، واللذين يساهمان مساهمة إيجابية في عملية السلم في غواتيمالا:

٨ - تقرر بالتزام حكومة غواتيمالا والمجتمع المدني بتحقيق تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وفي توطيد سيادة القانون:

٩ - تطلب إلى الطرفين الالتزام التام بتعهداتهما بموجب جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بينهما، وتنفيذ التوصيات المناظرة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

١٠ - تطلب إلى الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة دعم عملية السلم ومن ثم مواصلة دعم الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في غواتيمالا، وتكرر الإعراب عن تقديرها لجهود السلم التي بذلها الأمين العام، ومجموعة البلدان الصديقة (إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية)، وتعرب كذلك عن تقديرها للإسهام المقدم من جمعية المجتمع المدني وأبناء غواتيمالا في الإطار الدستوري وإطار اتفاقات السلم:

١١ - تطلب إلى حكومة السلفادور وجميع القوى السياسية المشتركة في عملية السلم بذل كل جهد ممكن بغية إتمام تنفيذ جميع الجوانب المتبقية في اتفاق السلم:

١٢ - ترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، باعتباره آلية جمعت بين زيارات منتظمة لمبعوث رفيع المستوى من المقر، وفريق صغير من الخبراء في الميدان اضطلعوا بكفاءة بالتحقق من التقدم المحرز في تنفيذ جميع الجوانب المتبقية من اتفاق السلم في السلفادور:

١٣ - تكرر الإعراب عن تقديرها للمشاركة الفعالة من جانب الأمين العام وممثليه وتشجيعهم على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تكفل نجاح تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور:

١٤ - تعترف بالإنجازات التي حققها شعب نيكاراغوا وحكومتها في جهودهما الهادفة إلى تعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة بين أبناء نيكاراغوا، وبأهمية التشاور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما بين جميع قطاعات البلد، بغية مواصلة تعمير البلد وإعادة الانعاش بشأن الديون الخارجية وتخفيضها، فضلا عن الانعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلد:

١٥ - ترحب مع الارتياح بالعملية الانتخابية السلمية التي أجريت في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبأهميتها كخطوة أخرى نحو تعزيز الديمقراطية والسلم والتنمية والتعمير في ذلك البلد:

١٦ - تؤيد المعاملة الممنوحة لنيكاراغوا في ضوء الظروف الاستثنائية التي لا تزال تعيشها، لكي يتمكن المجتمع الدولي والمؤسسات المالية من إدراج هذه المعاملة في برامج المساعدة المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء البلد اجتماعيا:

١٧ - تعرب عن تقديرها لأعمال فريق تقديم الدعم لنيكاراغوا (إسبانيا، والسويد، وكندا، والمكسيك، وهولندا) الذي يقوم، بالتنسيق مع الأمين العام، بدور نشط في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتصل بحل مشكلة الديون الخارجية وجذب استثمارات وموارد جديدة تسمح بمواصلة البرامج الاقتصادية والاجتماعية في سبيل المصالحة الوطنية في البلد، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساندة هذه الجهود:

١٨ - تؤكد أهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الجاريين حاليا بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان أمريكا الوسطى، بمشاركة مجموعة الثلاثة (فنزويلا وكولومبيا والمكسيك)، ولا سيما الاجتماع الوزاري، المعقد في فلورنسا، إيطاليا، يومي ٢١ و ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٦، حيث اعتمدت أهداف جديدة تتعلق بدعم تعزيز وتوطيد سيادة القانون، ودعم السياسات الاجتماعية الرامية إلى تخفيف عبء التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، ودعم عملية التكامل في أمريكا الوسطى:

١٩ - تؤكد أيضا الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة المعتمدة في الاجتماعات الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر لمؤتمرات القمة لرؤساء أمريكا الوسطى، والرامية إلى قيام منطقة سلم وديمقراطية وتنمية مستدامة، وتحث المجتمع الدولي على دعمها بكل السبل؛

٢٠ - تكرر تأكيد أهمية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال أنشطتها التنفيذية، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تسهيل وضع البرامج والمشاريع اللازمة لتعزيز السلم وعملية التنمية في المنطقة، على أن تراعي بوجه خاص الاستراتيجية الجديدة للتنمية دون الإقليمية التي وضعها التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وتحث المجتمع الدولي على دعم بلوغ أهداف الاستراتيجية الجديدة للتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢١ - تكرر تأكيد كامل التقدير للأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل عملية تهدئة الأوضاع وتوطيد السلم في أمريكا الوسطى، وكذلك لمجموعات البلدان الصديقة التي أسهمت إسهاما مباشرا في بلوغ هذه الأهداف، وتطلب مواصلة هذه الجهود؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٣ - تقرر أن ندرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سام وحرية وديمقراطية وتنمية".

الجلسة العامة ٨٧

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٩٨/٥١ - بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥/٤٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ١٠٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٢، و ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه إنشاء بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وقراراتها ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، و ٢٣٦/٤٩ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وبخاصة القرار ٢٢٠/٥٠ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي قررت فيه الإذن بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها تسعة أشهر وثلاثة عشر يوما، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تأخذ في اعتبارها مذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير الخامس المقدم من مدير البعثة^(١٦٧)،

وإذ تحيط علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الخامس المقدم من مدير البعثة، بشأن امتثال حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي للالتزاماتهما بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان^(١٦٨)، وبالجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين^(١٦٩)،

وإذ تقر بالدعم الذي تتلقاه البعثة من حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي،

وإذ ترحب بالخطوات التي تتخذها غواتيمالا لمكافحة الإفلات من العقاب،

وإذ ترحب أيضا بالوقف الفعلي للأعمال العدائية على إثر تدابير بناء الثقة التي اتخذها الطرفان،

وإذ يشجعها التقدم المحرز في عملية السلام الذي يتجلى في توقيع الاتفاق المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة^(١٧٠) وتوقيع اتفاق تعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي^(١٧١)، فضلا عن إعلان الطرفين أن اتفاق السلم الوطيد والدائم سيجري توقيعه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في مدينة غواتيمالا،

وإذ تشير إلى طلب الطرفين أن تتحقق الأمم المتحدة من جميع الاتفاقات الموقعة منهما والمتضمنة في الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي^(١٧٢) المبرم في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤،